

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات – نيسان 2016

أبرز أنماط الانتهاكات في شهر نيسان 2016



شكل يوضح عدد شكاوى التعذيب وسوء المعاملة التي رصدها الهيئة منذ بداية العام

رصدت الهيئة 37 شكوى حول التعذيب وسوء المعاملة



رصدت الهيئة 6 شكاوى حول التوقيف على ذمة المحافظ



شكل يوضح عدد شكاوى التوقيف على ذمة المحافظ التي رصدها الهيئة منذ بداية العام

رصدت الهيئة 6 اعتداءات على التجمعات السلمية



شكل يوضح عدد التجمعات السلمية التي رصدها الهيئة منذ بداية العام

رصدت الهيئة 6 أحكام قضائية تم التأخير في تنفيذها



شكل يوضح عدد الأحكام القضائية التي تم التأخير في تنفيذها

للإطلاع على التقرير كاملاً تفضلوا بزيارة موقعنا



www.facebook.com/ICHRP



www.ichrp.ps

في هذا العدد...

ملخص تنفيذي... 2

انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية... 3

انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة... 6

الاعتداء على الأشخاص والمؤسسات العامة والأماكن العامة والخاصة... 7

انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي... 8

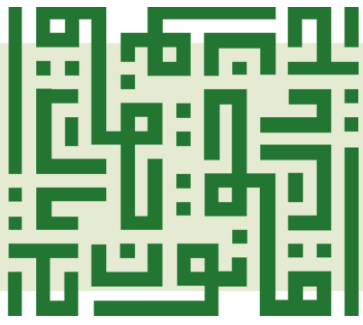
انتهاك الحق في التنقل والسفر... 9

الفصل من الوظيفة العامة (الفصل التعسفي)... 10

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة... 11

التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية... 12

انتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان في مجال التشريعات



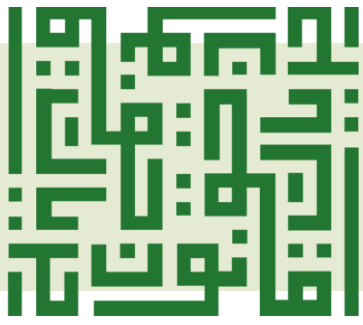
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

استمرت الانتهاكات الداخلية خلال شهر نيسان من العام 2016 بوتيرة متفاوتة، يُبرز هذا التقرير أهم الانتهاكات التي رصدتها الهيئة، وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى ما يلي:

انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية				
قطاع غزة	الضفة الغربية	الشهر الحالي نيسان 2016	الشهر السابق أذار 2016	الانتهاك
5	3	8	9	حالات الوفاة غير الطبيعية
14	23	37	44	شكاوي حول التعذيب وسوء المعاملة
13	7	20	88	انتهاك الحق في إجراءات قانونية سليمة
0	6	6	6	التوقيف على ذمة المحافظ
2	4	6	5	الاعتداء على التجمعات السلمية
3	3	6	7	عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ الأحكام
3	0	3	3	انتهاك الحق في التنقل والسفر
3		3	0	أحكام الإعدام
0	1	1	1	الاعتداء على الحق بتشكيل الجمعيات الخيرية
0	4	4	0	الفصل من الوظيفة العمومية

- رصدت الهيئة 8 حالات وفاة غير طبيعية في حين رصدت 9 حالات في الشهر الذي سبقه.
- تلقت الهيئة 37 شكوى حول التعذيب وسوء المعاملة في حين تلقت 44 شكوى في الشهر الذي سبقه.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

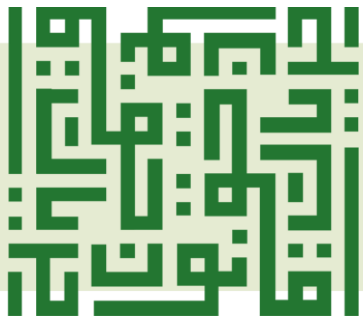
- تلقت الهيئة 20 شكوى حول انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة والاحتجاز دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة، في حين تلقت الهيئة 88 شكوى في الشهر الذي سبقه.
- تلقت الهيئة 6 شكاوى حول التوقيف على ذمة المحافظ في الضفة، فيما تلقت 6 شكاوى في الشهر الذي سبقه.
- سجلت الهيئة 6 اعتداءات على تجمعات سلمية واعتداء على الحريات الصحافية والتقييد على حرية الرأي والتعبير في حين وثقت الهيئة في الشهر الذي سبقه 5 اعتداءات.
- تلقت الهيئة 6 شكاوى حول عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أحكام المحاكم، في حين سجلت 7 شكاوى في الشهر الذي سبقه.
- وثقت الهيئة حالة اعتداء واحدة على المؤسسات العامة في الضفة وحالة واحدة في الشهر الذي سبقه.
- وثقت الهيئة صدور 3 أحكام بالإعدام صادرة عن المحكمة العسكرية العليا في غزة، وتأييدها لحكمين بالإعدام صدرتا عن المحكمة العسكرية الدائمة بغزة في وقت سابق.
- وثقت الهيئة توقيف جهاز المخابرات العامة في الضفة الغربية 3 مواطنين على ذمة الجهاز دون عرضهم على الجهات القضائية المختصة.
- وثقت الهيئة منع 3 مواطنين من السفر من قطاع غزة إلى الضفة الغربية عبر معبر بيت حانون "أيرز" من قبل جهاز الأمن الداخلي في غزة.
- وثقت الهيئة فصل 4 موظفين من الضفة الغربية من الوظيفة العمومية فصلاً تعسيفياً إما بحجة أنهم ليسوا من الأشخاص ذوي الإعاقة أو دون إبداء الأسباب، إضافة إلى اشتراط وزارة التربية والتعليم العالي حصول المتقدمين لوظيفة في الوزارة أو تجديد طلب التوظيف، الحصول على شهادة خلو سوابق وشهادة عدم محكومية.

تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

1. حالات الوفاة في ظروف غامضة.

- بتاريخ 2016/4/18 عثر على جثة المواطن (م. م) 37 عاماً من مدينة خانينونس، وعليها آثار عدة ضربات على الرأس من الخلف بواسطة آلة حادة "كريك" أدت إلى وفاته. ووفقاً لمعلومات الهيئة،



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

فقد عثر على جثة المواطن مدفونة في فناء منزل قيد الإنشاء غرب مدينة خانينوس. حضرت الشرطة والنيابة العامة وتم استخراج الجثة وفتح تحقيق في الحادث. علماً أنه تم إبلاغ الشرطة عن اختفاء المواطن بتاريخ 11/4/2016 وفقدان الاتصال به.

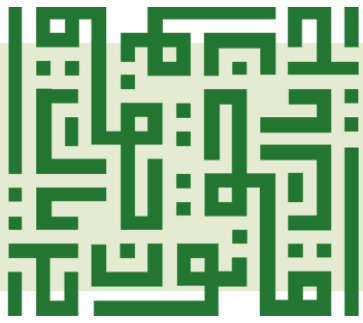
- بتاريخ 22/4/2016 توفي المواطن (أ. د) 42 عاماً من بلدة يطا بمحافظة الخليل، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد عثر على الجثة في بئر مياه في خربة البويب شرق البلدة. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً وتم تشريح الجثة، ولم يتبين وجود شبه جنائية تسلمت عائلته الجنان، والتحقيق مستمر لمعرفة ملابس سقوت المواطن في البئر.

- بتاريخ 25/4/2016 توفيت المواطنة (ن. أ) 29 عاماً من مدينة الخليل، ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد تم العثور على جثة المواطنة المذكورة في بئر ماء بالقرب من منزل العائلة. حضرت الشرطة والنيابة العامة إلى المكان وتم فتح تحقيق في الحادث، تحويل الجثة للتشريح، ولم يتبين وجود أية شبه جنائية، التحقيق مستمر لمعرفة ملابس سقوتها ووفاتها.

2. حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية أو القتل الخطأ

- بتاريخ 9/4/2016 توفي المواطن (م. أ) 18 عاماً من سكان حي الشجاعية بمدينة غزة، ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن والد المواطن اعتدى على ابنه بالضرب باستخدام "عصا خشبية"، نقل على إثرها نقل لمجمع الشفاء الطبي، حيث أعلن عن وفاته. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 21/4/2016 توفي المواطن (ح. د) 34 عاماً من سكان مدينة غزة، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد حدثت الإصابة أثناء شجار وقع بين أفراد من عائلتي دغمش وأبو مدين حول شارع خاص بين أرض للعائلتين في مدينة الزهراء، وتم نقل المواطن إلى مستشفى الهلال الأحمر في غزة حيث توفي. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

3. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

- بتاريخ 2016/4/6 توفي المواطن (ي. أ) 23 عاماً من سكان مخيم البريج بالمحافظة الوسطى، ووفقاً لمعلومات الهيئة، فإن المواطن أصيب بصعقة كهربائية أثناء عمله في تجهيز دعائم خشبية في عمارة قيد الإنشاء، تقع في مدخل مدينة النصيرات، وقريبة من أسلاك الضغط العالي. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

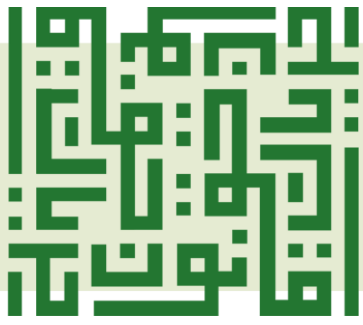
- بتاريخ 2016/4/20 توفي المواطن (ي. ك) 24 عاماً من بلدة ترقيوميا بمحافظة الخليل، نتيجة تعرضه لصعقة كهربائية خلال عمله في مزرعة دواجن. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

4. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح

- بتاريخ 2016/4/15 توفي المواطن عبد الحميد (ع. ك) 19 عاماً من سكان مدينة غزة، ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد قام مسلحان من كتائب المجاهدين بإطلاق عيارين ناريتين باتجاه الأرض لتحذير 3 مواطنين دخلوا موقع تدريب تابع لهم، يقع شمال غرب مدينة رفح، ما أدى إلى إصابة أحد العيارين الناريين حجراً صخرياً، ثم ارتد وأصاب المواطن في وجهه، ما أدى إلى وفاته بعد وقت قصير من إصابته. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

5. الحكم بالإعدام:

- بتاريخ 2016/4/12 أصدرت محكمة بداية غزة حكماً بالإعدام بحق المواطن (م. ك) يبلغ من العمر 42 عاماً من سكان بيت حانون، بتهمة القتل قصداً مع سبق الإصرار إضافة للسلب وحمل أداة مؤذية والخطف بقصد القتل وحياسة مخدرات، خلافاً لأحكام قانون العقوبات رقم 74 للعام 1936 الساري في قطاع غزة، حكماً قابلاً للاستئناف.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

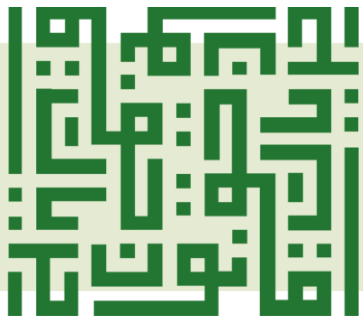
"ديوان المظالم" - فلسطين

- بتاريخ 2016/4/18 أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة بغزة، 3 أحكام إعدام بحق كل من المواطن (ع. ق) يبلغ من العمر 52 عاماً، من سكان رفح الشرقية، والمواطن (و. أ) 41 عاماً، من سكان مدينة غزة، والمواطن (م. د) يبلغ من العمر 31 عاماً، سكان النصيرات، بعد إدانتهم بتهمة التخابر مع جهات معادية، خلافاً لأحكام قانون العقوبات الثوري الفلسطيني للعام 1979 الساري في قطاع غزة، حكماً قابلاً للاستئناف بقوة القانون.

- بتاريخ 2016/4/18 أصدرت المحكمة العسكرية العليا بغزة، حكماً يقضي بتأييد حكم الإعدام بحق كل من (أ. ش) 31 عاماً من سكان غزة، والمواطن (ن، أ) 38 عاماً من سكان مدينة غزة. وكانت المحكمة العسكرية الدائمة بغزة، قد أصدرت حكماً بالإعدام شنقاً بحق المواطن أحمد شريتح بتاريخ 2015/8/6، بعد إدانته بتهمة القتل والتخابر مع جهات معادية، خلافاً لأحكام قانون العقوبات الثوري الفلسطيني للعام 1979، وحكماً بالإعدام رمياً بالرصاص بحق المواطن (ن. أ) بتاريخ 2015/8/24 بتهمة التدخل بالقتل وإدانته بتهمة التخابر، خلافاً لأحكام قانون العقوبات الثوري للعام 1979.

6. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 37 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة، 23 شكوى في الضفة الغربية و14 شكوى في قطاع غزة، وقد وردت الشكاوى في الضفة الغربية على النحو التالي: 19 شكوى بحق جهاز الشرطة، 3 شكاوى بحق جهاز الأمن الوقائي، وشكوى واحدة بحق جهاز المخابرات العامة. أما في قطاع غزة فقد وردت جميع الشكاوى بحق جهاز الشرطة. ووفقاً للشكاوى المقدمة فقد استخدمت وسائل متعددة في تعذيب المشتكين، كالشبح والضرب بواسطة الأيدي والأرجل، واستخدام العصي، إلى جانب الشتم والتحقير.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

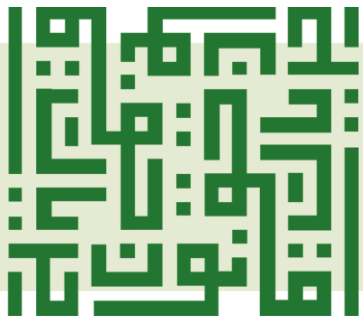
"ديوان المظالم" - فلسطين

الاحتجاز التعسفي لأسباب سياسية. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 20 شكوى في الضفة الغربية 7 شكاوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. 7 شكاوى في الضفة الغربية و13 شكوى في قطاع غزة.

أما في مجال التوقيف على ذمة المحافظ، فخلال شهر نيسان 2016 تم توقيف 6 مواطنين على ذمة المحافظ، وما زالوا رهن التوقيف حتى تاريخ إعداد هذا التقرير وهم:

الرقم	الاسم	تاريخ التوقيف	مكان التوقيف	الجهة الموقوف على ذمتها	ملاحظات
1	عمر فاروق شحادة	2016/3/31	مركز شرطة نابلس	محافظ نابلس	صدر قرار من النيابة بالإفراج عنه ولم ينفذ القرار
2	نزار فاروق شحادة	2016/3/31	مركز شرطة نابلس	محافظ نابلس	صدر قرار من النيابة بالإفراج عنه ولم ينفذ القرار
3	جعفر راغب بدر	2016/4/14	مخابرات طولكرم	محافظ نابلس	
4	مهدي محفو طقاطقة	2016/4/11	الامن الوقائي/ رام الله	محافظ طولكرم	
5	سامر حسن السعد	2016/4/11	الامن الوقائي/ رام الله	محافظ طولكرم	
6	عطا خليل جلايطة	2016/4/13	شرطة اريحا	محافظ أريحا	

إضافة إلى ذلك وثقت الهيئة 3 حالات توقيف على ذمة المخابرات العامة في أريحا وهي على النحو التالي:



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

الرقم	الاسم	تاريخ التوقيف	مكان التوقيف	الجهة الموقوف على ذمتها	ملاحظات
1	محمد حامد إبراهيم	2016/3/19	المخابرات العامة/ أريحا	على ذمة المخابرات العامة	لم يعرض على الجهات القضائية المختصة
2	أحمد محمد وشاح	2016/4/19	المخابرات العامة/ أريحا	على ذمة المخابرات العامة	لم يعرض على الجهات القضائية المختصة
3	يوسف نمر وشاح	2016/4/19	المخابرات العامة/ أريحا	على ذمة المخابرات العامة	لم يعرض على الجهات القضائية المختصة

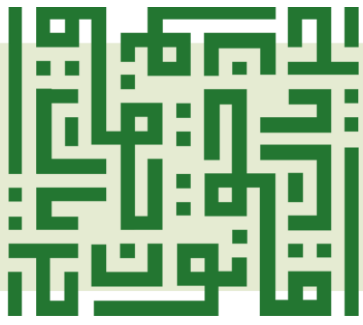
ثالثاً: الاعتداء على المؤسسات، والأماكن العامة والخاصة

- بتاريخ 2016/4/6 أطلق مجهولون أربعة عشرة رصاصة باتجاه سيارة المواطن جمال رشدي فالح القدومي 40 عاماً، منسق حراك المعلمين في قلقيلية، وكان المواطن جمال في منزله عندما سمع إطلاق النار على سيارته المركونة أمام منزله. أطلق النار مجهولون على دراجة نارية ولاذوا بالفرار. حضرت الشرطة والأجهزة الأمنية إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

رابعاً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي.

- بتاريخ 2016/4/9 منعت قوة تابعة لجهاز المباحث العامة في غزة إقامة المؤتمر التأسيسي الأول (وطنيون لإنهاء الانقسام). أفاد عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر سهيل جبر، أنه تلقى اتصالاً بتاريخ 2016/4/7 من المباحث العامة يفيد بمنع عقد المؤتمر، علماً أنه حصل على الموافقة المسبقة من جهاز الشرطة. بتاريخ 2016/4/9 تواجد أفراد من المباحث العامة أمام قاعة المؤتمر بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بنتل الهوى، ومنعوا الأعضاء من دخول القاعة وعقد المؤتمر.

- بتاريخ 2016/4/13 أوقف جهاز الأمن الوقائي في الخليل المواطن (ظ. ط) 27 عاماً من بلدة إذنا بمحافظة الخليل، وذلك على خلفية تعبيره عن رأيه في خطبة الجمعة. بتاريخ 2016/4/17 عُرض على



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

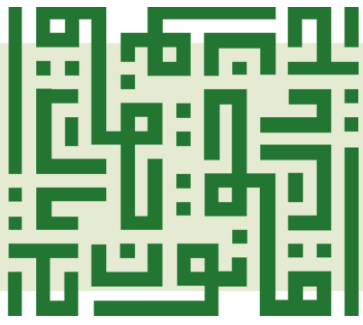
محكمة صلح دورا وتقرر تمديد توقيفه 4 أيام بتهمة إثارة النعرات الطائفية. أفرج عنه بتاريخ 2016/4/21 وقد أفاد والده في شكوى تقدم بها للهيئة، أن نجله تم توقيفه على خلفية تعبيره عن رأيه، وعلى خلفية سياسية، كونه من مناصري حزب التحرير.

- بتاريخ 2016/4/14 اعتدى جهاز المخابرات العامة في الخليل على المواطنة (ن. أ) من مدينة الخليل خلال وقفة احتجاجية أمام مقر جهاز المخابرات، للمطالبة بإعادة كاميرا تعود لابنتها كان جهاز المخابرات العامة قد صادرها من المنزل بتاريخ 2016/3/8، وقد اعتدت منتسبات جهاز المخابرات في الخليل عليها وعلى شقيقتها وكريمتها بالضرب والركل والصفع من أجل فض الاعتصام، كما تم مصادرة جهاز جوال يعود لشقيقتها وتم إعادته في وقت لاحق.

- بتاريخ 2016/4/14 منعت الأجهزة الأمنية في مدينة دورا لجنة حراك المعلمين في جنوب الخليل من تنظيم ورشة عمل بعنوان التوعية النقابية للمعلمين، والتي كانت بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية في قاعة الكوكب الذهبي في دورا بمحافظة الخليل، والتي كان من المقرر بدء فعاليات الساعة الواحدة ظهراً، إلا أن الأجهزة الأمنية (جهاز الشرطة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز المخابرات العامة) منعت المشاركين من عقد اللقاء. وفي محاولة من المعلمين لعقد اللقاء توجهوا لمدرسة الرواد لتعليم السياقة، إلا أنهم منعوا من ذلك من خلال الطلب من مدير المدرسة، إخلاء مدرسته من المعلمين.

- بتاريخ 2016/4/23 أوقف جهاز الأمن الداخلي في خانينوس المواطن (أ. أ) 21 عاماً سكان خانينوس، وأفادت عائلة المواطن، أن توقيفه جاء على خلفية إنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك باسم "مش فوضى" يهاجم فيها حركة حماس والحكومة في غزة.

- بتاريخ 2016/4/26 منعت الأجهزة الأمنية في طولكرم مجموعة من المعلمين من عقد لقاء لمعلمي محافظة طولكرم في منتزه طولكرم، ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد حضرت الأجهزة الأمنية للمكان وابلغتهم بضرورة الحصول على إذن مسبق من المحافظ قبل عقد أي اجتماع. ووفقاً لإفادة أحد المعلمين للهيئة



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

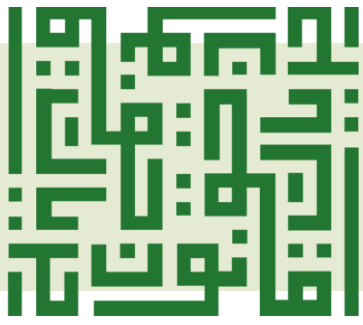
فإن مدير مكتب المحافظ أبلغهم بأن المحافظ لا يسمح بعقد الاجتماع بدون قرار من اتحاد المعلمين، وأن اتحاد المعلمين هو فقط المخول بدعوة المعلمين للاجتماع.

خامساً: انتهاك الحق في السفر

- بتاريخ 2016/4/3 منع جهاز الشرطة الفلسطينية المواطن فايز زايد محمود الرجبي 52 عاماً من مدينة الخليل من السفر عبر معبر الكرامة، وطلب منه مراجعة جهاز المخابرات العامة في الخليل، ولدى مراجعته الجهاز تم حجز جواز سفره وبطاقته الشخصية وذلك من أجل منعه من السفر، وقد أفاد المواطن في شكوى تقدم بها للهيئة أنه حاصل على قرار من النائب العام يسمح له بالسفر خارج البلاد، وقد خاطبت الهيئة بتاريخ 2016/4/25 النائب العام حول منع المواطن من السفر، غير أن الهيئة لم تتلق رداً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

- بتاريخ 2016/4/5 منع كل من د. فتحي عبد النبي الوحيدي 64 عاماً، ود. عبد الرحمن عبد المجيد أبو النصر 60 عاماً من قطاع غزة، "أعضاء المحكمة الدستورية"، من السفر عبر معبر بيت حانون "ايرز" من أجل حلف اليمين الدستوري أما رئيس دولة فلسطين، وكذلك منعهما أيضاً من حلف اليمين عبر الفيديو كونفرس في مقر مجلس الوزراء، وأفاد د. فتحي الوحيدي أنه تلقى اتصالاً هاتفياً بتاريخ 2016/4/4 من قيادي في حركة حماس، أخبره أنه ممنوع من السفر عبر معبر ايرز، وإذا حاول السفر سيتم منعه وإعادته للقطاع.

- تلقت الهيئة خلال شهر 2016/4 شكوى من عائلة المواطنة مروة فخري المصري 46 عاماً من سكان محافظة خانينونس، عضو قيادة المرأة بحركة فتح، وعضو مجلس إدارة اتحاد المرأة الفلسطينية، مفادها أنه بتاريخ 2016/4/20 قام أفراد جهاز الأمن الداخلي بمنع المواطنة المذكورة من السفر عبر معبر بيت حانون "ايرز" لحضور الاجتماع العام للاتحاد العام للمرأة، وتم إبلاغها بالتوجه لمقر الأمن



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

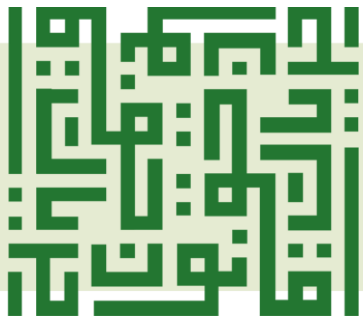
الداخلي لإلغاء منع السفر، وعند توجيهها تم احتجازها والتحقيق معها بتهمة الإخلال بالأمن العام، وتم الإفراج عنها بتاريخ 2016/4/26 بكفالة مالية.

سادساً: الفصل من الوظيفة العامة (الفصل التعسفي) وشرط السلامة الأمنية في التعيين

- أفاد المواطن محمد ناصر العملة 26 عاماً من الخليل أنه بتاريخ 2010/2/20 التحق بدورة عسكرية لمدة 50 يوماً في مقر الشرطة الخاصة في الخليل، وبتاريخ 2010/4/10 وبعد انتهاء الدورة أنتقل للعمل في شرطة البلدة القديمة براتب شهري، وبتاريخ 2011/2/25 انتقل للعمل في مركز شرطة حلحول، وبتاريخ 2011/8/5 انتقل للعمل في مركز شرطة نوبا، وبتاريخ 2015/1/15 انتقل للعمل مرة أخرى في شرطة البلدة القديمة، وبقرار من محافظ الخليل تم تحويله إلى موظف مدني بمسمى مفتش بلدية، وبتاريخ 2016/2/29 صدر قرار من محافظ الخليل بوقف صرف راتبه بعد فصله دون إبداء الأسباب، وقد تم تبليغه القرار شفويًا.

- أفادت المواطنة سائدة محمد أبو صبحة 30 عاماً من يطا أنه وبتاريخ 2015/9/17 تم تعيينها بوظيفة معلمة في مديرية تربية يطا على نسبة توظيف ذوي الإعاقة 5%، وبتاريخ 2015/11/17 حصلت على كتاب التنسيب، وبتاريخ 2016/4/4 صدر قرار من وزير التربية والتعليم العالي يفيد بفصلها لأنها ليست من الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن نسبة العجز البالغة 32% هي حالة مرضية وليس إعاقة.

- أفاد المواطن رأفت موسى محمد صبيح 30 عاماً من مدينة بيت لحم، أنه وبتاريخ 2015/12/9 تقرر تعيينه بوظيفة معلم في مديرية التربية والتعليم في محافظة بيت لحم على بند الأشخاص ذوي الإعاقة، وبتاريخ 2016/4/4 تقرر إلغاء تنسيبه، بحجة أنه يعاني من حالة مرضية وليس إعاقة والتي قدرها الأطباء آنذاك بنسبة 75%.

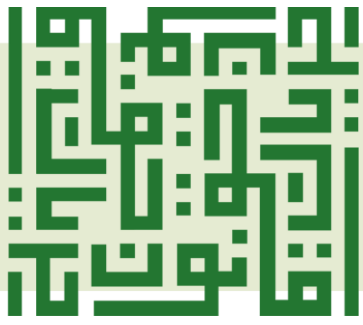


الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

- تلقت الهيئة بتاريخ 2016/4/17 شكوى من المواطن أحمد محمود أبو عواد 36 عاماً، أفاد فيها أنه وبتاريخ 2012/12/3 تم تنسيبه للتعيين والعمل مرشداً تربوياً في تربية جنوب الخليل على نسبة التوظيف للأشخاص ذوي والإعاقة 5%، نسبة العجز لديه 50%، وبتاريخ 2016/2/10 تفاجأ بقرار ديوان الموظفين العام بعدم قبول تنسيبه للوظيفة بعد أربعة سنوات من الخدمة، وخاطب المواطن وحدة الشكاوى في وزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ 2016/2/15 وحصل على رد من الدائرة القانونية يفيد أنه "لا يحق لديوان الموظفين العام فصله من الوظيفة وإلغاء تنسيبه بتدريج أن الكلي ليس عجزاً، وذلك لأنه لم يرفض منذ البداية من القائمة التي ورد فيها اسمه على بند الإعاقة، وكذلك أمضى مدة التجربة دون الغاء تنسيبه، وخاصة أن اللجنة الطبية العليا أوصت بصلاحيته للعمل والتنشيط.

- بتاريخ 2016/4/14 خاطبت الهيئة الدكتور صبري صيدم وزير التربية والتعليم العالي وذلك بعد توثيقها طلب الوزارة ممن يرغبون بالتقدم لوظيفة في الوزارة أو من يرغب في تجديد طلبه الحصول على "شهادة خلو من السوابق" من وزارة الداخلية ودفع مبلغ 40 شيكل إضافة إلى حصوله على "شهادة عدم محكومية" من وزارة العدل ودفع 15 شيكل، وقد اعتبرت الهيئة ذلك مخالفاً لقانون الخدمة المدنية في المادة 24 الفقرة 4 والتي تشترط الحصول على شهادة عدم محكومية لمن يرغب في التقدم بطلب وظيفة عامة فقط، وأن وضع هذا الشرط يشكل عودة للعمل بشرط السلامة الأمنية الذي تم إلغاؤه من قبل محكمة العدل العليا بتاريخ 2012/6/4 ومجلس الوزراء بتاريخ 2012/4/25 وأن فرض رسوم على المواطنين دون نص قانوني يشكل مخالفة للقانون الأساسي ويثقل على كاهل المواطنين مالياً. وقد نتج عن تحرك الهيئة أن تم تأجيل العمل بهذا الشرط، وأن الهيئة ترى أن التأجيل مفاده إمكانية العودة عن هذا الشرط. وبتاريخ 2016/5/3 تلقت الهيئة رداً من الوزارة يفيد بأن طلب خلو السوابق من المتقدمين للوظائف التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي جاء استناداً للمادة (18) من اللوائح المنظمة لقانون الخدمة المدنية وهي المستندات المطلوب إرفاقها مع طلب التوظيف كما أنه تم تأجل طلب هذه الوثيقة لحين التعيين، وذلك للتخفيف على المتقدمين بطلبات التوظيف.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

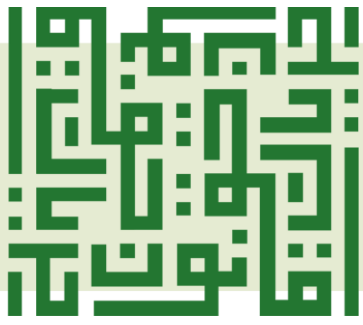
سابعاً: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- تلقت الهيئة 3 شكاوى حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وذلك على خليفة ادعاء قيام وزارة التربية والتعليم العالي بفصل كل من: سائدة محمد أبو صبحة، ورأفت موسى صبيح، وأحمد محمود أبو عواد، وهم من الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن وزارة التربية والتعليم اعتبرت نسبة العجز التي يعانون منها حالة مرضية وليست إعاقة. وقد خاطبت الهيئة الوزارة وحصلت على ردود تؤكد رأي الوزارة الوارد في شكاوى المواطنين.

ثامناً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 6 شكاوى حول عدم تنفيذ أو التأخر في تنفيذ قرارات المحاكم، والشكاوى على النحو التالي:

1. شكوى المواطن محمد أمين كنعان، جرى توقيفه بتاريخ 2016/2/9 لدى جهاز الأمن الوقائي في مدينة رام الله، عرض على محكمة صلح رام الله التي قررت الافراج عنه بتاريخ 2016/3/13، إلا أن جهاز الأمن الوقائي لم ينفذ القرار، وبتاريخ 2016/3/23 صدر قرار آخر عن محكمة صلح رام الله إلا أن الجهاز لم ينفذ القرار، وبقي محتجزاً حتى أخلي سبيله بتاريخ 2016/5/1.
2. شكوى المواطن إسلام مجاهد معدي، جرى توقيفه بتاريخ 2016/2/6 لدى جهاز الأمن الوقائي في مدينة رام الله، ثم عرض على محكمة صلح رام الله التي قررت الافراج عنه بتاريخ 2016/3/29 إلا أن جهاز الأمن الوقائي لم ينفذ القرار، مع العلم أنه أحد طلبة جامعة بيرزيت، وبقي الحال على ما هو عليه حتى أفرج عنه بتاريخ 2016/5/1.
3. المواطن سعيد علي اسعيد جرى توقيفه بتاريخ 2016/3/9 لدى جهاز الأمن الوقائي في مدينة بيتونيا. تم عرضه على محكمة صلح رام الله التي أصدرت في بداية شهر نيسان قراراً يقضي بإخلاء سبيله بالكفالة، إلا أن جهاز الأمن الوقائي لم ينفذ القرار حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

4. بتاريخ 2016/4/17 تلقت الهيئة شكوى من المواطن محمود عبد الناصر الحايك 33 عاماً من سكان مدينة غزة، ويعمل مدير دائرة النفقات في المجلس الأعلى للقضاء، جاء في شكواه عدم قيام ديوان الموظفين العام في غزة بتنفيذ قرار محكمة العدل العليا بغزة والصادر بتاريخ 2015/10/12 والقاضي بإلزام ديوان الموظفين العام بتنشيطه بوظيفة مدير دائرة النفقات والإدارة المالية وبأثر رجعي، غير أنه وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير يرفض الديوان تنفيذ قرار محكمة العدل العليا.

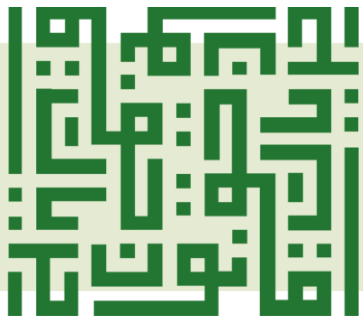
5. بتاريخ 2016/4/18 تلقت الهيئة شكوى من المواطن جميل أحمد خليل 32 عاماً من سكان مدينة غزة، ويعمل مدير المخازن في المجلس الأعلى للقضاء، جاء في شكواه عدم قيام ديوان الموظفين العام في غزة بتنفيذ قرار محكمة العدل العليا بغزة والصادر بتاريخ 2015/10/12 والقاضي بترقيته لوظيفة مدير دائرة شؤون الموظفين وبأثر رجعي، غير أنه وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير يرفض الديوان تنفيذ قرار محكمة العدل العليا.

6. بتاريخ 2016/4/18 تلقت الهيئة شكوى من المواطن نعيم كامل أبو عمشة 42 عاماً من سكان مدينة غزة، ويعمل مدير قسم المشتريات في المجلس الأعلى للقضاء، جاء في شكواه عدم قيام ديوان الموظفين العام في غزة بتنفيذ قرار محكمة العدل العليا بغزة والصادر بتاريخ 2015/10/12 والقاضي بإلزام ديوان الموظفين العام بترقية المواطن المذكور لوظيفة مدير دائرة الأمانات "الإدارة المالية" وبأثر رجعي، غير أنه وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير يرفض الديوان تنفيذ قرار محكمة العدل العليا. إضافة إلى 15 قراراً صدرت خلال السنوات السابقة ما زالت دون تنفيذ.

تاسعاً: الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان في مجال السياسات العامة والعملية التشريعية

القرارات الرئاسية

بتاريخ 3 نيسان 2016 صدر قرار رئاسي بتشكيل أول محكمة دستورية عُليا، وحال صدور هذا القرار تداعت الهيئة والمؤسسات الحقوقية إلى عقد اجتماع في مقر الهيئة في ذات اليوم، وبادر الائتلاف



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

"ديوان المظالم" - فلسطين

الأهلي للرقابة على التشريعات والذي تعتبر الهيئة حاضنة له، إلى عقد مؤتمر صحفي في مقر الهيئة بتاريخ 2016/4/12 وتم توجيه رسالة إلى الرئيس بأن يأتي تشكيل المحكمة الدستورية العليا خطوة لاحقة تتوج إعادة الحياة الدستورية المتمثلة بإجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) وإعادة توحيد القضاء الفلسطيني وألا يأتي تشكيل المحكمة مبنياً على محاصصة سياسية.

قرارات مجلس الوزراء

صادق مجلس الوزراء على مشروع قرار بقانون المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة، والتنسيب به للسيد الرئيس لإصداره وفق الأصول، وذلك بهدف تقديم توصيات لصانعي القرار وذوي العلاقة حول سبل تحسين الصحة العامة. كما قرر المجلس إحالة القرار بقانون 2016 معدل لقانون الأحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999، إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراسته وإبداء الملاحظات بشأنه.

كما قرر المجلس إحالة كل من مشروع نظام التعليم الإلكتروني، ومشروع نظام وقفية التعليم العالي، ومشروع قرار بقانون التعليم العالي، ومشروع نظام رسوم ترخيص الأسلحة النارية والذخائر إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراستها وإبداء الملاحظات بشأنها تمهيداً لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسة مقبلة.

قرارات وزارية

خاطبت وزارة العمل سلطة النقد مطالبة بتجميد أرصدة العديد من نقابات العمال الفلسطينية. ويأتي هذا القرار في سبيل الضغط على هذه النقابات من أجل تصويب أوضاعها وإجراء الانتخابات.

المجلس التشريعي في غزة (كتلة التغيير والاصلاح)

بتاريخ 2016/4/27 عقد المجلس التشريعي في غزة (كتلة التغيير والاصلاح) جلسة ناقش خلالها تقرير اللجنة القانونية بشأن انعدام المرسوم الصادر عن الرئيس بتشكيل المحكمة الدستورية العليا.

انتهى